مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Center for Mediterranean and International Studies

مسار 25 جويلية أمام التوازنات الدولية المتحركة: الشعب يريد وتحديات الغذاء والأمن

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطية والدولية

تتحول خريطة الصراع الدولي اليوم بسرعة كبيرة جدا ولا تستثني أحدا من تأثيرها. وطنيا، كان التركيز مُنصبا على تحولات الصراع الروسي-الأوكراني. فيما مرّ خبر انسحاب القوات العسكرية الفرنسية من مالي مرور الكرام على المهتمين بالشأن العام رغم أن المنطقة حساسة وتقع على مشارف المغرب العربي. وله صلة بالتوازنات الدولية التي تدور اليوم حول الأزمة الأوكرانية.

ما يجعل الملفان مترابطان مباشرة ولهما تداعيتهما المباشرة والممكنة على تونس هو المتغير الروسي في المنطقة. فقد عززت روسيا حضورها في افريقيا، بعد ليبيا، بالدخول في مالي. وذلك بعد أن أعلنت فرنسا رسميا انسحابها بعد تسع سنوات متواصلة من حربها على المنظمات الجهادية في المنطقة. وذلك لتجنب ما يعتبر عسكريا فشلا ذريعا حين يتواصل بقاء الوجود العسكري في مواجهة مطولة دون تحقيق النتائج المخطط لها.

من المؤشرات التي تجعل هذا التحول مهما ومؤثرا:

- الحضور الروسي في تونس بدأ عقب الثورة سنة 2011. وقد اعتبرت أنها يمكن أن تكون نقطة إضافية للدخول للقارة الإفريقية. عمل الدب الروسي على بناء علاقات جديدة مع تونس خاصة عبر دعم السياحة. فبعد ان تراجعت اعداد الوافدين بين 2011 و2016 بسبب التهديدات الإرهابية، وفي الوقت الذي منعت فيه مواطنيها من السفر الى تركيا ومصر، اختارت روسيا السماح لمواطنيها بالسفر الى تونس. وقد بلغت أعداد السياح الروس خلال تلك الفترة نحو 600 ألف سائح سنويا. كما بدأت محاولات دعم التعاون التونسي الروسي في مجال الطاقة وخاصة النووية. إلا أن المشروع لم يرى النور. كما أنها ساعدت السلطات التونسية استخباراتيا في مواجهة الحركات الإرهابية. ومدت السلطات الأمنية بصور الأقمار الصناعية لتنقلات الجماعات الجهادية قرب الحدود التونسية منذ سنة 2016. وقد ساعد ذلك في التصدي لعدة عمليات. وازداد الاهتمام الروسي بتونس بعد 25 جويلية خاصة أن التغيير الحاصل منذ هذا التاريخ يلتقي مع القراءة الروسية للربيع العربي وتعاملها معه خلال الفترة السابقة. فقد اصطفت روسيا غالبا مع القوى غير الثورية والعسكرية من أجل ضمان مصالحها.

- تعتبر اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا معطا مهما في هذا التحول. ويترافق ذلك مع العلاقات الجزائرية الفرنسية المتوترة منذ فترة. يشير الخبراء في هذا الإتجاه أن دخول روسيا الى مالي لم يكن ليحصل لولا هذه الشراكة باعتبار مالي والطوق الصحراوي جنوبي الجزائر يمثل امتدادا استراتيجيا لها، وله تأثير مباشر على سلامتها الترابية. بالإضافة الى أنه فضاء تاريخي يعرف تشابكا ديمغرافيا وإثنيا يخترق الحدود الرسمية.

- يواصل الحضور الروسي في ليبيا عبر قوات فاغنر ومحاولات فرض نصيبها من الثروات الليبية في لعب دور مهم في التوازنات في المنطقة. ويمكن اعتباره ورقة ضغط مهمة في العلاقات مع حلف الناتو والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية جميعا.

- تعتبر اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا معطا مهما في هذا التحول. ويترافق ذلك مع العلاقات الجزائرية

الفرنسية المتوترة منذ فترة. يشير الخبراء في هذا الإتجاه أن دخول روسيا الى مالي لم يكن ليحصل لولا هذه الشراكة باعتبار مالي والطوق الصحراوي جنوبي الجزائر يمثل امتدادا استراتيجيا لها، وله تأثير مباشر على سلامتها الترابية. بالإضافة الى أنه فضاء تاريخي يعرف تشابكا ديمغرافيا وإثنيا يخترق الحدود الرسمية. الملف الثالث وهو المشروع السياسي للرئيس الذي يهم كل البلاد وستكون له آثار حتمية على الاتحاد نفسه. لا يمكن في الوضع الحالي للاتحاد في ضوء تصدعاته الداخلية أن يؤدي ذلك الدور التاريخي المتمسك به. سيقتنص الاتحاد ربما تأزم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لعموم منظوريه ليعيد رسم مسار مواقفه السياسية في اتجاه معارضة اجتماعية وسياسية حقيقية ووازنة لخيار الرئيس وتوجهاته.

- يواصل الحضور الروسي في ليبيا عبر قوات فاغنر ومحاولات فرض نصيبها من الثروات الليبية في لعب دور مهم في التوازنات في المنطقة. ويمكن اعتباره ورقة ضغط مهمة في العلاقات مع حلف الناتو والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية جميعا.

- يمثل ما سبق جزء من استراتيجية روسيا لتدعيم حضورها في القارة الإفريقية. وهو قرار روسي منذ التسعينات بهدف استرجاع تأثيرها في القارة. إلا أن وسائلها قد اختلفت هذه المرة. وأولها الإعتماد على القطاع الأمني الخاص Non State Actorsبالإضافة إلى التعويل على وكالتها المختصة في الإنترنت {IRA}للتمهيد لتدخلها ولشن الهجومات الإلكترونية التي من أشكالها العمل على زيادة الغضب وارفض الشعبي للحضور الفرنسي كمستعمر قديم. وهو ما عملت عليه إلى أن فرنسا في مالي من أجل الثروات الباطنية. في الأثناء، أبرمت روسيا 5 اتفاقيات مع عدة دول افريقية من أجل بناء قواعد عسكرية لتجعل من حضورها رسميا ومباشرا الى جانب بقية الدول خاصة منها حليفتها الصين.

- يمكن القول أن تونس اليوم والمغرب العربي عموما في حوض غير مستقر يمتد من الساحل الغربي عبر الصحراء الكبرى وصولا إلى ليبيا. شهدت دول هذه المنطقة، فيما عدى النيجر وموريتانيا، انقلابات عسكرية قادتها بالأساس القوات الخاصة للجيوش. وهم من القيادات العسكرية الشابة حيث لا تتجاوز أعمارهم الـ45 سنة في مجملهم. الأمر الذي يوحي بأن المنطقة مقبلة على تحولات أكبر ببروز نخبة عسكرية مدربة وشابة تواصل الحفاظ على التقاليد الإنقلابية وفي ظل ضعف الحكم المدني في دول تعاني أزمات اقتصادية واجتماعية مستفحلة. دون أن ننسى انتشار الجماعات الإرهابية خاصة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين }القاعدة{ وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

بناء على هذه المعطيات، يمكن الإشارة إلى ما يلي من تأثيرات ممكنة على تونس: أولا، على المستوى الاقتصادي، تواجه تونس منذ النصف الثاني من سنة 2021 أزمة في قطاع الحبوب في وقت عرف فيه الميزان التجاري الغذائي في نفس السنة عجزا قيمته 1946.4 مليون دينار تونسي {الدينار التونسي يساوي 0.35 دولار أمريكي}، مقابل 859.4 مليون دينار سنة 2020. ومن الأسباب الرئيسية للعجز، ارتفاع حجم توريد الحبوب بنسبة 25.9%، بحسب أرقام ديوان وزارة الفلاحة والموارد المائية. في نفس الفترة ارتفعت أسعار القمح خاصة

على المستوى العالمي بنسبة 26 بالمائة. وهي بصدد الإرتفاع بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية. مع الإشارة إلى أن تونس تستورد هذه المادة أساسا من روسيا وأوكرانيا وبلغاريا بصورة أقل بنسبة 80 بالمائة لتغطية 70 بالمائة من احتياجاتها. تمثل كل زيادة في الأسعار عبئا جديدا على الميزانية. وهي ستؤدي آليا الى ارتفاع الأسعار داخليا. مع الإشارة إلى أن ديوان الحبوب كان قد أعلن خلال شهر أكتوبر من سنة 2021 أن المخزون المحلي يغطي احتياجات البلاد الى منتصف شهر فيفري 2022 بما في ذلك المخزون الإحتياطي المقدر بشهري استهلاك لكل مادة والشراءات المتعاقد في شأنها. تنبئ هذه المعطيات بإمكانية تصاعد الأزمة بما يهدد الأمن الغذائي للبلاد. وتتعامل معها السلطات بصورة حينية حيث تتابع السوق العالمي وتحاول القيام بشراءات جديدة بأقل سعر ممكن من أجل تزويد السوق المحلية الى تاريخ المحصول السنوي القادم.

ثانيا، للتحولات الأخيرة تأثيرات جانبية على ملف التفاوض مع البنك الدولي ومساعدات الإتحاد الأوروبي ودور دوله في مساعدة تونس خلال هذه الفترة. يُذكر أن الإتحاد الأوروبي أكد دائما على ضرورة القيام بالإصلاحات المطلوبة من تونس من قبل الصندوق الدولي فيالوقت الذي لوَح فيه مسؤول السياسة الخارجية الأوروبي سابقابإمكانية وقف المساعدات. غير أن هذا الموقف تغير نسبيا{أو ظاهريا في الحقيقية{ بعد مشاركة الرئيس التونسي في القمة الأوروبية الإفريقية. فقد أكد رئيس بعثة الإتحاد ماركوس كورنادو على أنه لا يوجه توجه للتوقف عن صرف تمويلات لتونس، حسب وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي. بالإضافة إلى الإحتفاء بالرئيس التونسي خلال مشاركته في بروكسل والدور الفرنسي في ذلك، يمكن قراءة ذلك على أنه يدخل في إطار التطمينات المرحلية لدولة تقع ضمن الفضاء التقليدي للنفوذ ولا تلعب لوحدها دورا رئيسيا. جاءت القمة السادسة الأوروبية الإفريقية في وقت مهم كان فيه على الاتحاد الأوروبي والفرنسي خاصة إعادة بناء علاقاتها مع القارة الإفريقية على ضوء التحولات الإقليمية الجديدة. تتواصل بذلك استراتيجية الإتحاد الأوروبي في التنسيق متعدد الأطراف مع المنظمات الإقليمية من أجل بلورة أطر مشتركة للفضاءات. يمارس لذلك الإتحاد سياسة عدم خسارة، مهما كان حجمها }بما فيها تونس{، في الوقت الذي تُعاد فيه رسم خطوط التوازنات الدولية. وذلك في الوقت الذي قامت فيه الجزائر بخيارات استراتيجية جديدة بالتقرب من الدب الروسي.

ثالثا، يعتبر التأثير الأمني الأكثر أهمية في حال اضطراب الطوق الجنوبي المحيط بشمال افريقيا، من الساحل الغربي وصولا إلى ليبيا، خاصة بسبب الجماعات الجهادية. وذلك مطروح بجدية بسبب عدم قدرة قوات فاغنر منفردة في مواجهة ساحة معقدة وممتدة جغرافيا. وذلك في الوقت الذي سبق فيه فشل هذه القوات في تدخلاتهاخاصة في الموزمبيق بسبب عدم فهمها لخصوصيات المنطقة والجماعات المسلحة المحلية.

كما بتواصل التوتر في ليبيا بعد تمسك عبد الحميد الدبيبة بالسلطة وإعلانه عن خطة لإجراءات الانتخابات. منذ بداية الأزمة مع روسيا، تحول الإتحاد الأوروبي نحو تعديد مصادره الطاقية بالنظر الى أن الدب الروسي هو المصدر الرئيسي للغاز.

وقد كانت ليبيا أحد الإختيارات المطروحة على الطاولة لكن الإنقسام السياسي الذي طفى على السطح عقد الوضع. بل طرح فرضية أن روسيا ستكون عامل اضطراب في ليبيا من أجل منع الإتحاد الأوروبي من ضمان مصادر للغاز انطلاقا من ليبيا. وهذا في الوقت الذي انقطع فيه خط امداد الغاز عبر المغرب-اسبانيا بسبب الخلافات الجزائرية المغربية. إذن، على الحدود الجنوبية لتونس، تتواجد لعبة استراتيجية دولية لها تأثير مباشر على تونس.

تبدو خيارات تونس محدودة في مواجهة هذه التحولات فالمنطقة تبدو قادمة على تحولات عديدة لا يمكن مواجهتها إلا باستقرار داخلي قادر على مجابهة التحديات الإقليمية والدولية. غير أن تصور الاستقرار لدى رئيس الجمهورية مرتبط بتوفير ضمانات نجاح المشروع السياسي رغم رفض الداخل والخارج على السواء.